



الباب الأول

إدارة العمران والحق في المشاركة

1. مقدمة

2. فشل منظومة إدارة العمران

2.1 هيكل إدارة العمران

2.1.1 المجتمعات العمرانية القائمة

2.1.2 المجتمعات العمرانية الجديدة

2.2 ميزانية إدارة العمران

2.2.1 الوزارات القطاعية

2.2.2 الإدارة المحلية

2.3 مشاكل إدارة العمران في مصر

2.3.1 مركزية الحكم

2.3.2 لامركزية المسؤولية

3 إصلاح منظومة إدارة العمران؛ الحق في مشاركة المجتمع

3.1 اللامركزية؛ تجارب من خارج مصر

3.2 الحق في المشاركة؛ تغيير السياسات

3.3 توصيات وأصوات من مصر

تابع فيلم "الحكم المحلي والحق في السكن"⁽⁵⁾

تابع أرشيف الأخبار، تاج؛ حكم محلي⁽⁶⁾

باحث رئيس

يحيى شوكت

باحث مساعد

عمرو أبو طويلة

كتابة مقالات

رحمة بافلار

دوز فاندوزيليير

رشا عروس

شاركوا بالبحث

دينا خليل

منى الصباحى

تحرير

ليلى حافظ

إزيس قاصم

نهال الميرغنى

خرائط ورسومات بيانية

يحيى شوكت

عمرو أبو طويلة

الإخراج الفني

هشام الفقى

برامج محتوى مفتوح تم إستخدامها:
Apache OpenOffice
Tagxedo

بعض الحقوق محفوظة



العدالة الإجتماعية والعمران - خريطة مصر
منشور برخصة المشاع الإبداعي: النُسخة-غيرالتجاري-بذات الرُخصة3.0.
Creative Commons Attribution-NonCommercial-ShareAlike 3.0 Unported License



1 المقدمة

رغم أن غالبية المصريين يسكنون مجتمعات عمرانية بأشكال وأحجام مختلفة، فلا يدري معظمنا كيف تعمل هذه المدن المليونية والقرى الألفية. فنحن نترك منازلنا في الصباح، ننتظر المواصلات على النواصي، ثم نمضي في رحلتنا اليومية إلى العمل، أو الجامعة، أو المدرسة، نقضي يومنا هناك، ثم نعيد الرحلة بالعكس. في منازلنا نشاهد التلفزيون، ونذاكر في أضواء خافته ونجهز العشاء على موائد غاز ونغسل المواقين والملابس بمياه نتمنى أن تكون نظيفة. في غضون الساعات الأربعة وعشرين من اليوم، إستخدمنا الطرق، والمواصلات، والمياه، والكهرباء، ولم نترك العمران لحظة.

تعمل هذه المكونات أحياناً، وأحياناً أخرى تتوقف، أو حتى تنهار. وعندما تتعطل الطرق، أو تختفى المواصلات، أو تتلون المياه، أو تنقطع الكهرباء... أو تنهار المباني، فنذهب للحكومة المركزية في العاصمة حيث أننا نعلم جيداً أن المسؤولين المحللين لا يملكون صلاحيات تغيير الواقع العمراني⁽¹⁾. لذا يتقبل المواطنون أوضاعهم السيئة أو، يلجئون للتظاهر وقطع الطرق في محاولة لجذب أنظار المسؤولين في القاهرة.

لكن هل هذا الوضع طبيعي؟

أولاً، لا يحظى العمران بهيكل إداري يتناسب ومتطلبات المواطنين الذين يسكنوه. ففي المدن والقرى القائمة توجد الإدارات المحلية المختلفة من

مديريات وهيئات وشركات، ولكن تقلصت مسؤولياتها العمرانية عبر العقد الماضي حيث آلت شركات الكهرباء والمياه مثلاً إلى الحكومة المركزية. أما غالبية المكونات الأساسية للعمران تأول لخمس وزارات قطاعية مسئولة عن توفير الخدمات، وصيانة المرافق من خلال أذرع محلية تابعة لهم مباشرة وبالإشتراك مع الإدارات المحلية.

بالإضافة هناك نظام آخر مواز يخص المدن الجديدة، والتي تتبع مباشرة وزارة الإسكان، وبدلاً من المحليات، يوجد ما يسمى بأجهزة المدن الجديدة والتي تعمل الوزارات القطاعية من خلالها لتأسيس المرافق وتقديم الخدمات.

ثانياً، فالميزانية المخصصة للعمران محدودة حيث أن متوسطها خلال الأعوام الخمسة الماضية كان فقط 10 بالمئة من الموازنة العامة. كما أن تهيمن الوزارات القطاعية على 92 بالمئة من ميزانية العمران (9.1 بالمئة من موازنة الدولة) تاركة 0.9 بالمئة يتوزع على الـ 27 محافظة. يزداد الواقع سوءاً حين نتطرق إلى التوزيع الجغرافي والعمراني لهذه الميزانية. فمن جهة، هناك غياب في تناسب الميزانيات المخصصة لمحافظات بعينها، خصوصاً العاصمة، بالمقارنة بعدد السكان، كما أن نحو 22 ٪ من ميزانية الإسكان ومياه الشرب والصرف الصحي يخصص للمدن الجديدة، والتي يسكنها أقل من 2 بالمئة من الشعب⁽²⁾.

وهنا قلب الموضوع... فغياب العدالة الاجتماعية في توزيع موارد العمران هو نتيجة مباشرة لغياب مشاركة المجتمع في إدارة العمران وفي الرقابة على الموارد المخصصة من أجله. وهذا الخل هو ما دفع تكوين مجتمعات قائمة على

"رأس كاسح وجسم كسيح"

جمال حمدان واصفاً الدولة المصرية المركزية في كتابه؛ شخصية مصر

"محافظ يقول لي ما عنديش

صلاحيات، أو مال مين عنده صلاحيات؟"

أبو أحمد ماهر، أحد سكان القاهرة

2. فشل منظومة إدارة العمران

تابع فيلم "الحكم المحلي والحق في السكن" (5)

تابع أرشيف الأخبار، تاج: حكم محلي (6)

2.1 هيكل إدارة العمران

2.1.1 المجتمعات العمرانية القائمة

إذا قمنا برصد مكونات العمران الأساسية سنجد أنهم خمسة؛ المسكن والمباني، مياه الشرب، الصرف الصحي، الطاقة، والطرق والمواصلات. من المفترض أن تخضع مسؤولية إدارة هذه المكونات وتوفيرها جميعاً إلى إدارة واحدة على مستوى المدينة ثم يتم تسلسلها إلى مستوى الأحياء أو القرى، وهذا لضمان التنسيق بين هذه المكونات وإتزان توفير الخدمات المختلفة مع إحتياج المجتمع العمراني إليهم. كما أن قرب المسافة بين جهة الإدارة والمجتمع المخدوم يسمح برقابة شعبية عن طريق جهة منتخبة، وعن طريق مراكز لتلقى الشكاوى من المواطنين. هنا أيضاً تتولى جهة الإدارة المحلية الرقابة على مقدمى الخدمة، سواء كان القطاع العام أو القطاع الخاص لضمان مستواها والرقابة على أسعارها.

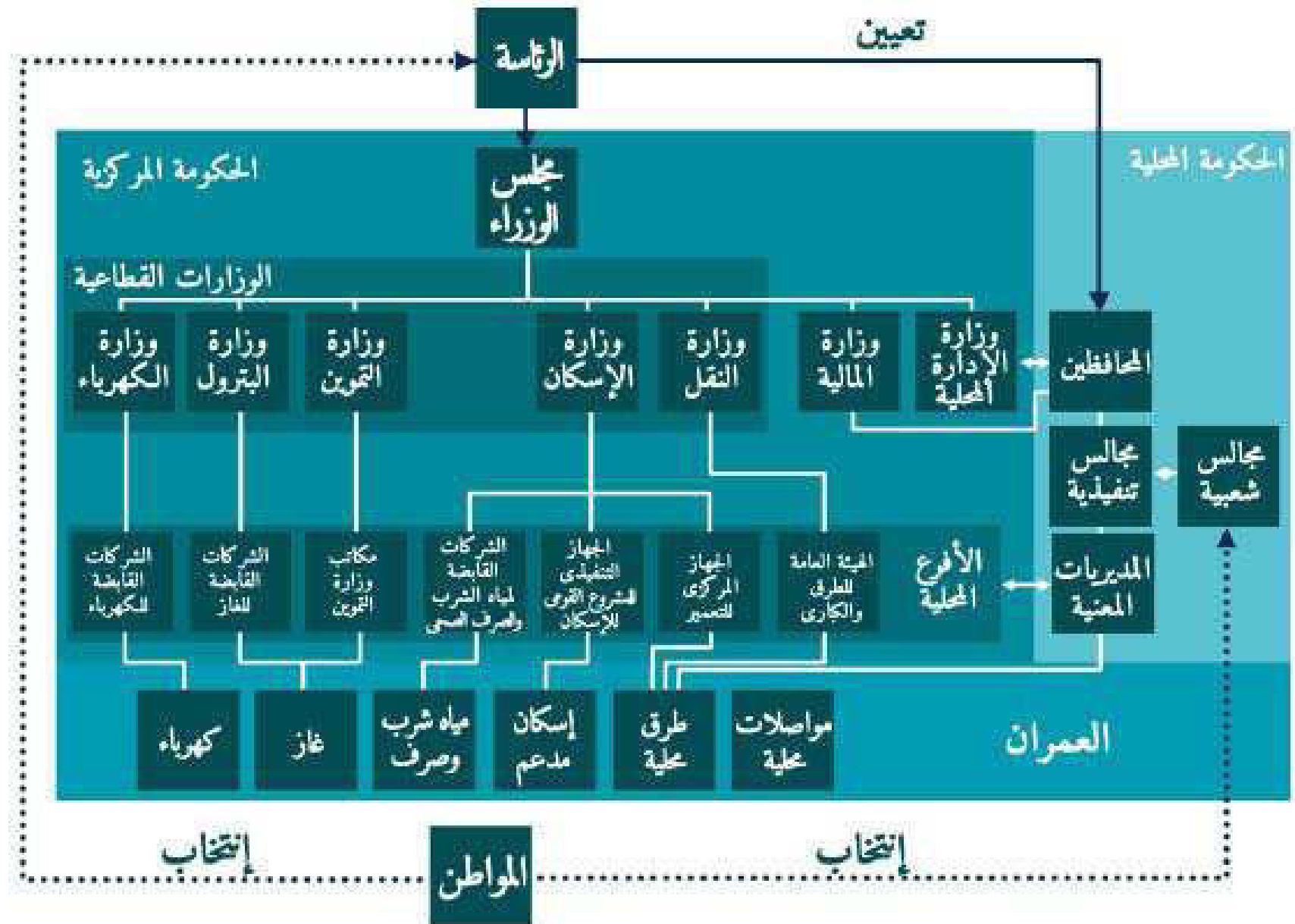
ولكن فى حقيقة الأمر هذا النظام غير موجود فى مصر حيث أن هناك جزء صغير من هذه الخدمات يتبع الحكومات المحلية، وهى غير مهيئة للرقابة، والباقى يتبع وزارات الحكومة المركزية، مع مساحة دقيقة جداً من المسؤولية على المستوى المحلى، إن وجدت.

مجهودات سكانها الذاتية والقائم على درجات متفاوتة من التعامل مع أجهزة الدولة المعنية، وغالباً من خلال كيانات شبه رسمية لها نفوذ مجتمعى أو سياسى أو مالى مثل الروابط، أو الجمعيات الخيرية، أو نواب مجلس الشعب (3) ...

كما أن على المستوى الإدارى، عملية إدارة العمران مشتتة بين كوكبة من أجهزة الدولة المختلفة التى لا تعمل فى إطار واحد منظم رغم تبعيتها جميعاً للحكومة المركزية، فحتى إن أصبحت هناك فرصة للتمثيل، فالإختصاصات والصلاحيات مبعثرة ولا تعبر من بوابة واحدة. فأصبحت البيروقراطية المركزية عنصراً أصيلاً فى مُركب الحضارة المصرية، وأصبحت مصر مجتمعاً "حكومياً"، فالحكومة وحدها تملك زمام المبادرة الرسمية وإمكانية العمل (4) ... ولكن هناك جموع من المصريين الذين بادروا ببناء مجتمعاتهم العمرانية بمجهوداتهم الذاتية خارج ما تحدده الدولة بأنه الإطار الرسمى حين إنقطعت يد الحكومة عن المبادرة وعملت على أسس وسياسات بعيدة عن شعبها.

هذا الباب يبحث علاقة السكان بعمرانهم من خلال قنوات الإدارة الرسمية، كما أنه يتطرق لحلول تعطى المواطن الحق فى المشاركة فى صنع القرار وتحديد مصير مجتمعه العمرانى.

إدارة العمران | الوضع الحالي بالمدن القائمة



أولاً: مسئوليات الإدارة المحلية

الإدارات المحلية تتبع الحكومة المحلية، ويرأسها محافظ معين من الرئيس، كما أنه يوجد مجلسين محليين؛ أحدهم تنفيذي ومعين من المحافظ، والآخر شعبي ويتم إنتخابه، ولكن صلاحياته تكاد تكون معدومة⁽⁷⁾.

هناك مكون عمراني واحد يتبع الإدارة المحلية رغم تقسيمه إلى ثلاثة برامج، وهذا المكون يحظى فقط 7 بالمئة من ميزانية العمران موزعة على الـ 27 محافظة.

1. برنامج الكهرباء: إنارة الطرق والصيانة (بالمشاركة مع وزارة الكهرباء)
 2. برنامج الطرق والتنقل المحلي: رصف طرق جديدة محلية، صيانة الطرق والكبارى القائمة، إدارة نظم التنقل وأماكن إنتظار السيارات. (بمشاركة القطاع الخاص شبه الرسمي حيث يوفر نظام المكروباصات الممولة من تمويل اهلى نحو 50٪ من التنقل المحلي الجماعى فى مدينة مثل القاهرة).
 3. برنامج تحسين البيئة: نظافة الطرق، إدارة المخلفات الصلبة، تغطية الترع، تأسيس وصيانة الحدائق العامة.
- (بالمشاركة مع وزارة البيئة، والقطاعين الخاص، الرسمي مثل الشركات متعددة الجنسيات بالمدن الكبيرة، وغير الرسمي مثل جامعى قمامة غير رسميين بالمدن الكبيرة والصغيرة)

هناك برنامج تنموى تحت مسمى إستهداف تنمية القرى الأكثر فقراً⁽⁸⁾، وهو مشترك بين أكثر من وزارة وجهة، ولكن مسئولية الإدارة المحلية فيه لا تخرج عن البرامج السالف ذكرها مثل رصف وإنارة الطرق.

قوانين الإدارة المحلية⁽⁹⁾

المواد 183 إلى 192 و 233 بدستور 2013 / قانون رقم 52 لسنة 1975 / قانون رقم 43 لسنة 1979
قانون رقم 50 لسنة 1981 / قانون رقم 168 لسنة 1981 / قانون رقم 26 لسنة 1982
قانون 106 لسنة 1987 / قانون 145 لسنة 1988 / قانون رقم 9 لسنة 1989
قانون رقم 84 لسنة 1996 / قانون رقم 225 لسنة 1996 / قانون رقم 145 لسنة 1998

ثانياً: مسئوليات أجهزة الحكومة المركزية

الوزارات تتبع الحكومة المركزية، والوزراء معينين من رئيس منتخب، برقابة من مجلس الشعب.

بخلاف ما تشارك فيه وزارات الحكومة المركزية مع المديريات الحكومات المحلية، هناك قطاعات تأول بأكملها للوزارات المركزية، حيث تستحوذ وحدها على 93 بالمئة من إستثمارات الدولة فى العمران. تنفرد هذه الوزارات بإدارة هذه الخدمات فى شبه معزل عن الإدارات المحلية وعن بعضها.

مياه الشرب والصرف الصحى:

بعد تبعية شركات المياه والصرف الصحى للإدارة المحلية على مدى عقود من الزمن، صدر القرار الجمهورى 135 لسنة 2004 بنقل تبعية هذه الشركات إلى الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحى التابعة لوزارة الإسكان آن ذاك، والتي تتبع اليوم وزارة المرافق ومياه الشرب والصرف الصحى. تدير وزارة المرافق الشركة القابض، ولكن هناك محطات مياه بقرى مصر يملكها القطاع الخاص الأهلى وتحت رقابة الشركات القابضة، كما أن هناك محطة للصرف الصحى تتبع القطاع الخاص الكبير، أيضاً تحت رقابة الشركات القابضة.

الكهرباء:

مثلها مثل مياه الشرب تمت مركزة الخدمة عام 2000 حين ضم قانون 164 لسنة 2000 جميع شركات الكهرباء الإقليمية إلى الشركة القابضة لكهرباء مصر والتي تتبع وزارة الكهرباء والطاقة. تدير وزارة الكهرباء الشركة القابضة لكهرباء مصر، ولكن القانون يسمح بخصخصة الشركة أو الشركات التابعة لها، كما أن هناك محطات كهرباء تابعة للقطاع الخاص، ولكن يتم بيع الكهرباء للمواطن من خلال الشركات القابضة.

الغاز:

هناك طريقتان لتوفير الغاز، وهما عن طريق الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية "إيجاس" والتابعة لوزارة البترول. الأولى والأوسع في التغطية (نحو 80 بالمئة من الأسر) هي إسطوانات الغاز، والتي تنتجها "إيجاس"، أو أحد الشركات التابعة لها، ولكن يتم توزيعها على المستوى المحلى من خلال وزارة التموين والإدارات المحلية. الطريقة الثانية هي ضخ الغاز الطبيعي إلى المنازل مباشرة عن طريق الشبكة القومية للغاز الطبيعي. هذا نظام جديد نسبياً ويغطي نحو 20 بالمئة من المواطنين. يتم توفير الغاز من قبل "إيجاس"، وتآول مسؤولية التوصيل على المستوى المحلى إلى تسع شركات توزيع تتبع إثنان منهم القطاع العام (مملوكتان لـ "إيجاس") والباقي من القطاع الخاص.

الطرق والمواصلات:

تشارك وزارة النقل مع الإدارات المحلية فى إدارة جزء من الطرق المحلية وجميع الكبارى والأنفاق. كما أنها مسئولة عن جميع الطرق الإقليمية. كما تشارك أيضاً وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة مع الإدارات المحلية فى إدارة بعض الطرق المحلية. هناك بعض الطرق الإقليمية والمحاور

المحلية المطروحة للشراكة مع القطاع الخاص.

تشارك الوزارة أيضاً فى جزء من المواصلات المحلية، سواء البرية أو النهرية، ولكن تؤل جميع المواصلات الإقليمية مثل السكك الحديدية والأتوبيسات لها. هناك بعض خطوط الأتوبيسات والسكك الحديدية التى يديرها القطاع الخاص تحت رقابة وزارة النقل.

الإسكان الإجتماعى والتنمية العمرانية

شهد الإسكان الإجتماعى عملية مركزة خلال العقد الماضى حيث إنخفضت نسبة تمويل المحافظات من نحو 40 بالمئة من الإسكان إلى نحو الصفر، فهى الآن تعتمد فقط على صندوق الإسكان التابع لها والذي لا تموله الخزانة المركزية. فى المقابل هيمنة وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة على عملية الإسكان الإجتماعى حيث تخصص كامل ميزانية الإسكان لها ويتم تصميم المساكن وطرح المناقصات من خلال الجهاز التنفيذى للمشروع القومى للإسكان أو هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة التابعة لها، ولكن يتم تخصيص الأراضى بالمحافظات عن طريق الإدارة المحلية كما يتم تخصيص الوحدات عن طريقها أيضاً.

فى مجال التنمية العمرانية، يوجد برنامجان. الأول هو تطوير المناطق غير الآمنة ويمول من صندوق تطوير المناطق العشوائية التابع لمجلس الوزراء وتشرف عليه وزارة التنمية المحلية. يضع الصندوق الخطط ويتم تنفيذها بالمشاركة مع وحدات تطوير العشوائيات التابعة للمحافظات. البرنامج الآخر هو إستهداف تنمية القرى الأكثر فقراً⁽¹⁰⁾، وهو برنامج مشترك بين عدة وزارات، والمكون العمرانى مشترك بين وزارة الإسكان ووزارة التنمية المحلية والإدارات المحلية، حيث تقوم وزارة الإسكان بأعمال ترميم لمنازل وبناء مساكن وأعمال لمياه الشرب والصرف الصحى.

2.1.2 المجتمعات العمرانية الجديدة

أجهزة المدن الجديدة تتبع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة التي تتبع وزارة الإسكان، أى الحكومة المركزية، حيث يرأس وزير الإسكان هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، ويتم تعيين رؤساء أجهزة المدن من خلال وزارة الإسكان، كما يوجد مجلس أمناء بأجهزة المدن ولكن لا يوجد تمثيل منتخب بها. فهذا نظام محلى آخر مواز لنظام الإدارة المحلية وهو للمدن الجديدة فقط، حيث أن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة التابعة لوزارة الإسكان، هى جهاز الدولة المسئول عن إنشاء هذه المجتمعات العمرانية كما أن للهيئة حق إدارة المدينة الجديدة بشرط نقلها للجهاز المحلى عند إكمال نموها⁽¹¹⁾. ولكن هذا لم يحدث بعد منذ بناء أول مدينة جديدة عام 1977 حيث أن لم يحدد القانون بشكل واضح معايير لإكمال نمو المدينة⁽¹²⁾، ولذا يعتبر هذا النسق من الإدارة المحلية مواز للنسق الأساسى.

توفر الوزارات القطاعية نفسها جميع الخدمات بالمدن الجديدة التى توفرها بالمجتمعات القائمة، وهذا يحدث من خلال أجهزة المدن، ولكن توجد أيضاً صعوبات وبيروقراطية فى توفير الخدمات⁽¹³⁾، ولكنها أقل من صعوبات المجتمعات العمرانية القائمة نظراً لتبعية إختصاصات مياه الشرب والصرف الصحى والإسكان والطرق للوزارة نفسها التى تقوم بإنشاء المدن الجديدة.

هناك "اللجنة الفنية لتعديل قانون الادارة المحلية بوزارة الإسكان" والتى تهدف لدفع اللامركزية الإدارية بهذه المدن، ولكن توجهها نحو الامركزية السياسية وإشراك المجتمع بتمثيل منتخب غير واضح⁽¹⁴⁾.

الجدير بالذكر أن نسبة مشاركة القطاع الخاص فى إستثمارات المدن الجديدة أعلى من نظيرتها فى المدن القائمة، حيث توجد أول محطة خاصة للصرف الصحى، كما أن توجد شركات خاصة لتوصيل الكهرباء للمنازل

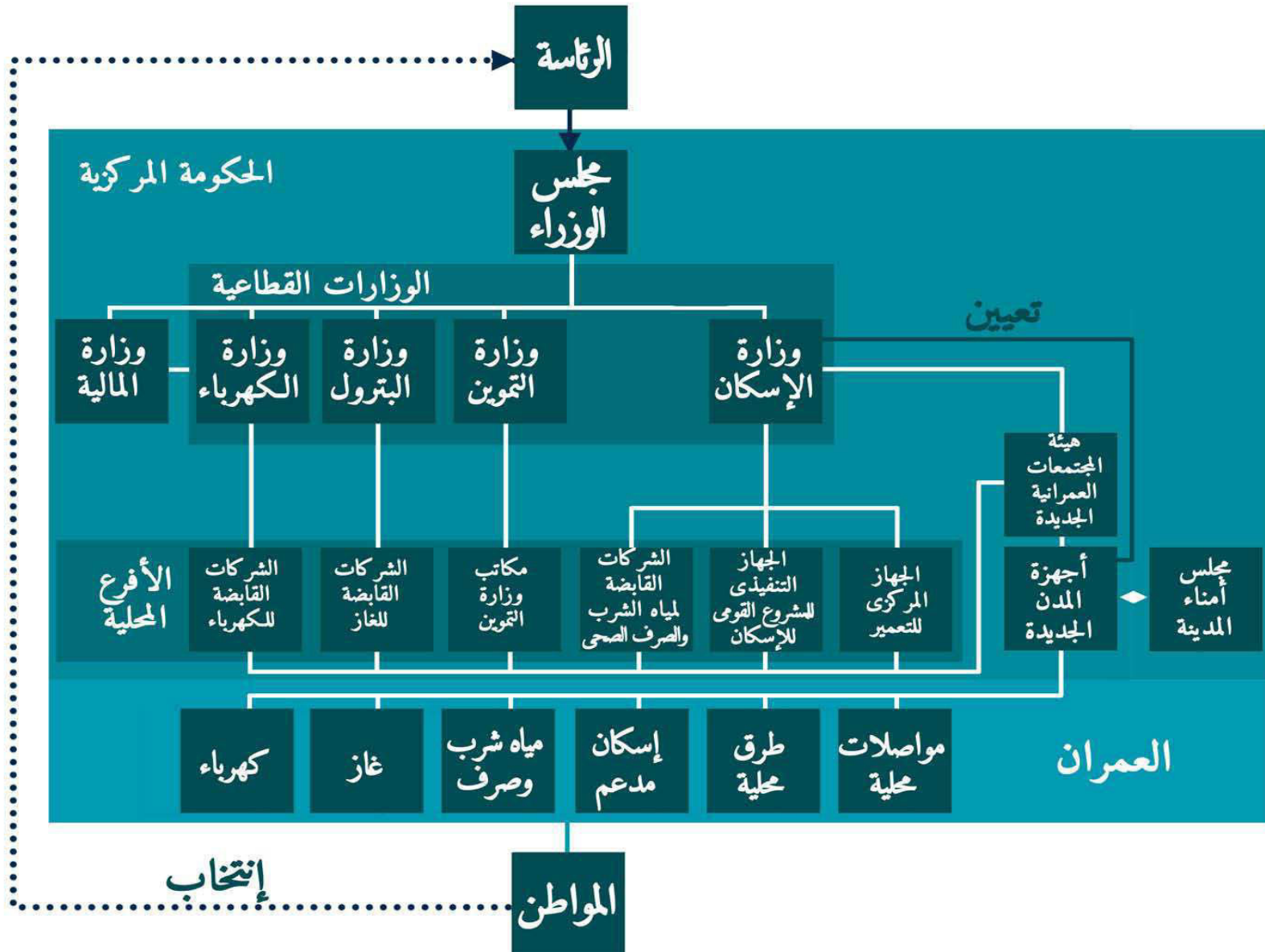
وفى مشروع الإسكان القومى، تم مشاركة القطاع الخاص عن طريق توفير الهيئة الأراضى بأسعار مدعمة للمطورين بشرط بناء وحدات إسكان إجتماعى عليها بشروط برنامج الإسكان.

2.2 ميزانية إدارة العمران

يمثل متوسط الإنفاق الحكومى على العمران فى مصر عبر الأعوام الخمسة الماضية فقط 10 بالمئة من الموازنة العامة . فرغم زيادة القيمة من نحو 43.3 مليار جنيه عام 2008/2009 إلى 49.3 عام 2012/2013، لكن تأرجحت نسبة الإنفاق على العمران من الموازنة العامة حيث أعلى نسبة كانت 13.1 بالمئة عام 2009/2010، وأقل نسبة هى عام ثورة يناير حيث إنخفضت 42 بالمئة عن العام الماضى إلى 7.6 فقط من الموازنة العامة. تعافى الإنفاق الحكومى على العمران تدريجياً منذ عام 2011 حتى وصل إلى 9.9 بالمئة من الموازنة عام 2012/2013.

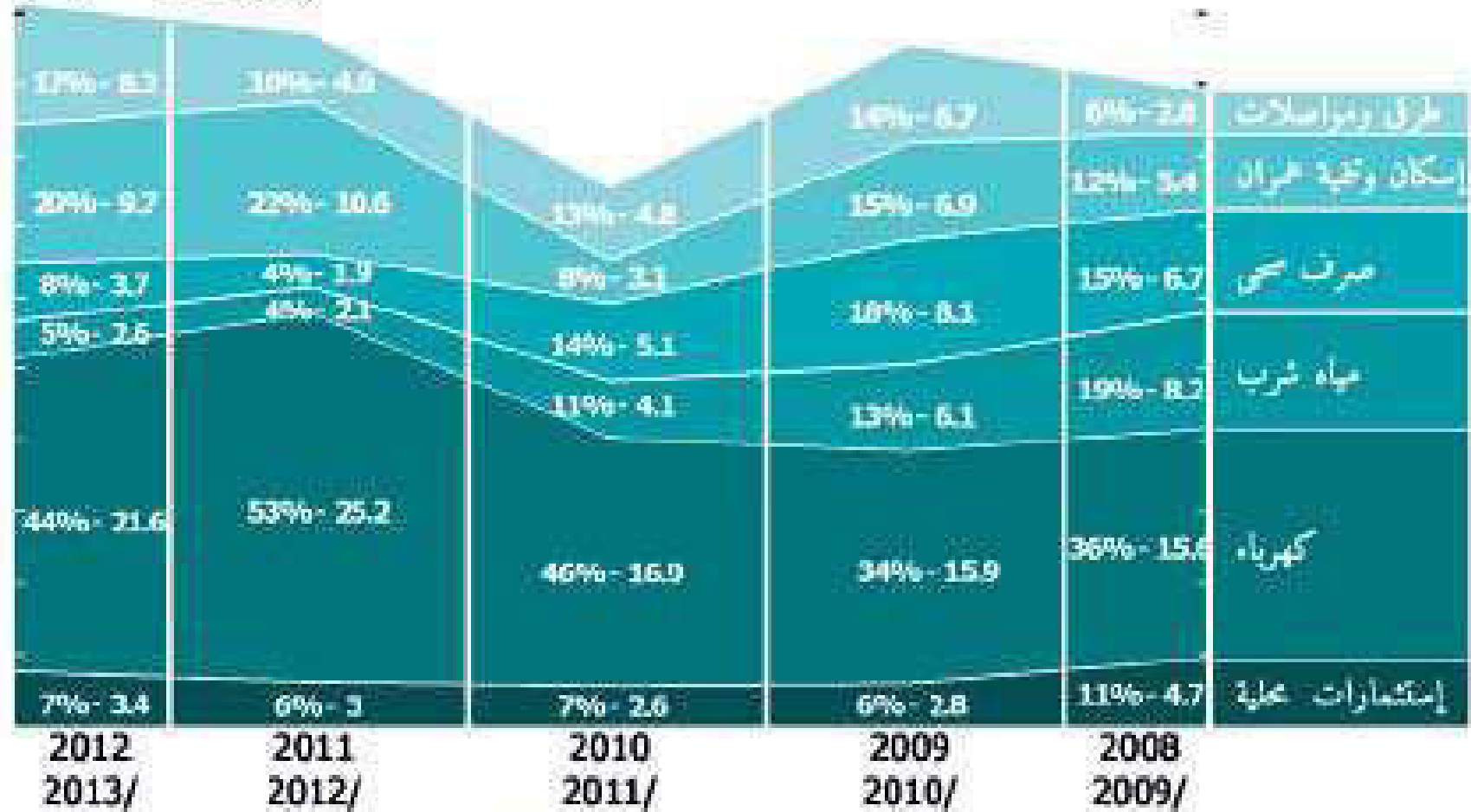
بالمقارنة يصل الإنفاق الحكومى على العمران بدول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية إلى بين 14 و20 بالمئة من الموازنة العامة⁽¹⁵⁾، علماً بأن تم خصخصة نسبة أكبر من الخدمات العمرانية بهذه الدول، حيث يشارك القطاع الخاص فى العديد من القطاعات الخدمية. مشاركة القطاع الخاص فى مصر مقتصرة على القطاع الأهلى عند بناء مجتمعات المجهودات الذاتية وإمداد المرافق لها، أو بعض مشاريع المشاركة مع القطاع الخاص الكبير.

إدارة العمران | الوضع الحالي بالمدن الجديدة



الإستثمارات في العمران حسب القطاع 2009/08 إلى 2013/12

(مليار جنيه - نسبة)

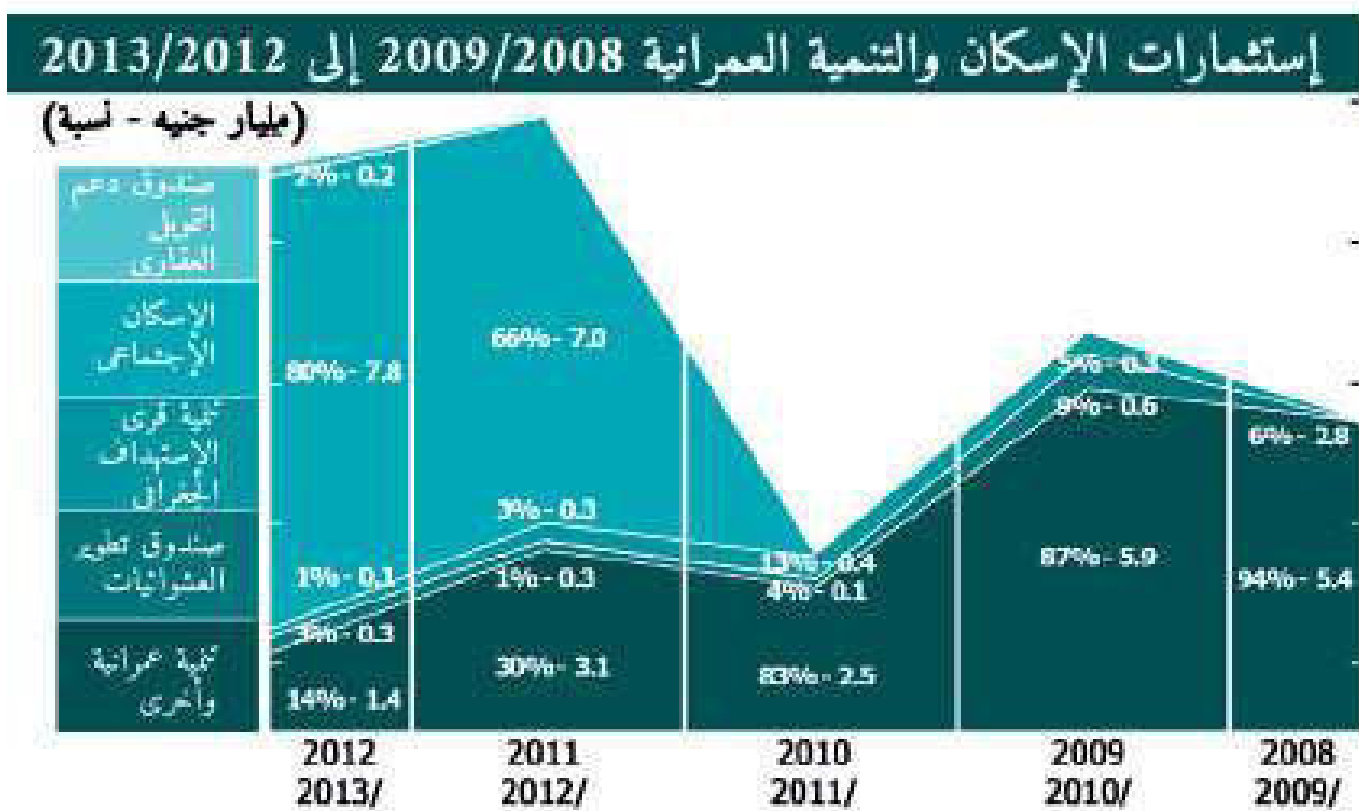


المصدر: وزارة المالية، الصورة النهائية لموازنة الميثاق الخدمية، وموازنة الإدارة المحلية

2.2.1 الوزارات القطاعية

بالإضافة هناك تفاوت بين مخصصات المجتمعات القائمة والمجتمعات الجديدة. فمثلاً نحو 22 ٪ من ميزانية الإسكان ومياه الشرب والصرف الصحى يخصص للمدن الجديدة، والتي يسكنها أقل من 2 بالمئة من الشعب⁽¹⁶⁾. فمثلاً مشروع محطة مياه القاهرة الجديدة كلف 3 مليار جنيه على ثلاثة أعوام⁽¹⁷⁾، أى أن مشروع واحد فقط بمدينة جديدة بالقاهرة الكبرى إستحوذ على متوسط 30 بالمئة من ميزانية إستثمارات مياه الشرب لمصر بأكملها على مدار ثلاثة أعوام.

تهيمن الوزارات القطاعية على 92 بالمئة من ميزانية العمران (9.1 بالمئة من موازنة الدولة)، كما أن هناك غياب للعدالة الإجتماعية فى تناسب الميزانيات المخصصة لمحافظة بعينها، فمثلاً مشروع واحد للتنقل فى القاهرة، الخط الثالث لمترو الأنفاق وصيانة الخطوط الأخرى، يستحوذ وحده على 55 بالمئة من ميزانية وزارة النقل على المستوى القومى، ونحو 9.8 بالمئة من ميزانية العمران، أيضاً على المستوى القومى.



المصدر: وزارة المالية، الصورة النهائية لوزارة الميزانية العامة

2.2.2 الإدارة المحلية

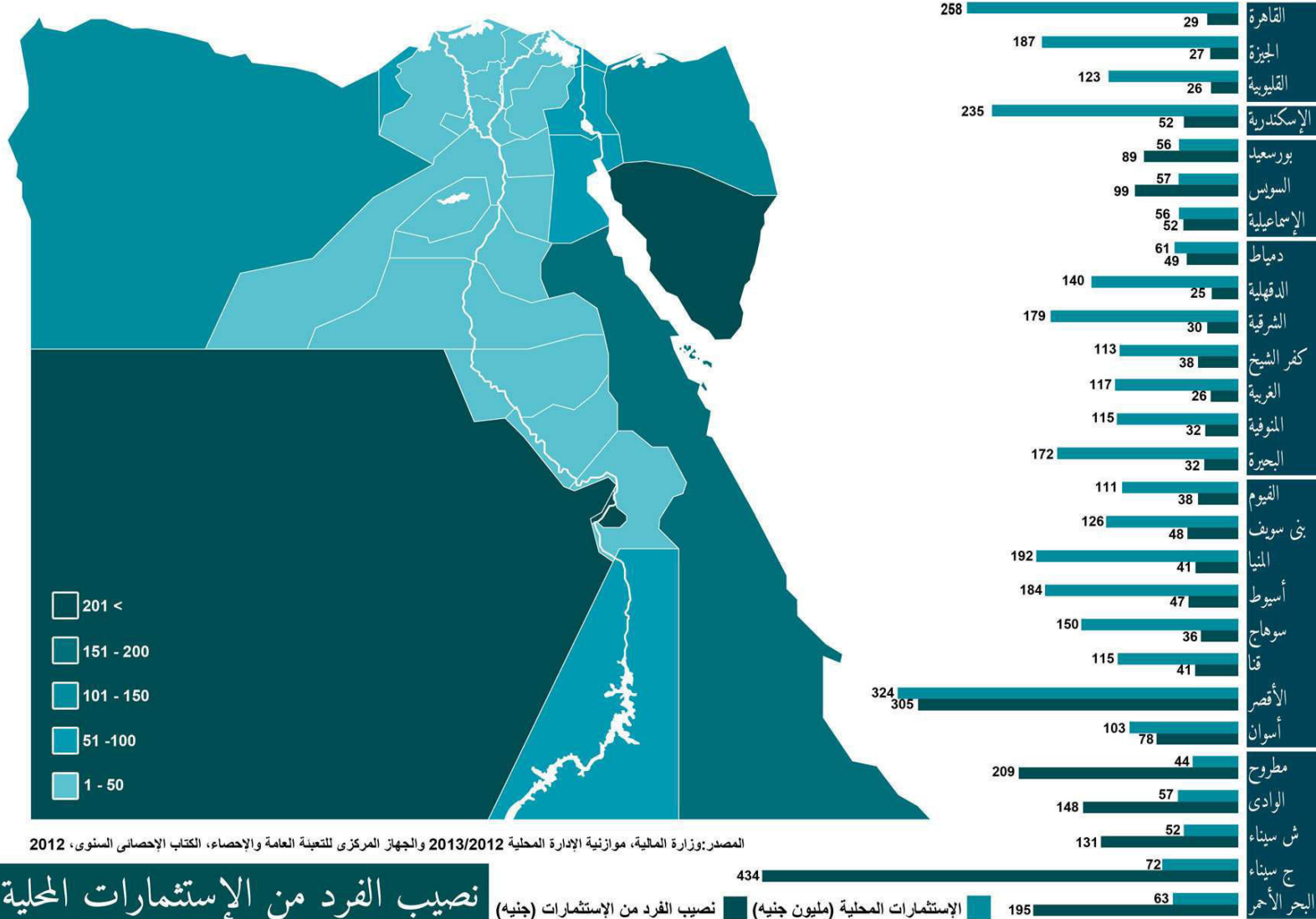
الجدير بالذكر أن هذه الميزانية شهدت إنخفاض كبير خلال الأعوام الخمس الماضية رغم زيادة ميزانية الإدارة المحلية في نفس الفترة، مما يشير إلى زيادة هيمنة الحكومة المركزية على المسائل المحلية. فإنخفضت المخصصات إلى النصف خلال الأعوام الخمسة الماضية كنسبة من موازنة الدولة، ونحو 25 بالمئة من حيث القيمة، رغم إرتفاع مخصصات المحليات 100 بالمئة خلال الفترة نفسها.

رغم تخصيص نحو 11 بالمئة من ميزانية الدولة للإدارات المحلية، يذهب منها فقط 6.5 بالمئة للإستثمارات في العمران، حيث تستحوذ الأجور على نحو 85 بالمئة من الميزانية. بالمقارنة بميزانية الدولة، ما تتحكم فيه الإدارة المحلية هو نحو 0.9 بالمئة من موازنة الدولة، يتوزع على إدارات الـ 27 محافظة لبرامج الطرق والفراغ العام.



معدل منخفض للتنمية، مما يشير إلى سوء إستعمال الميزانيات المخصصة لهما وأن لا يتم إنفاقها في المجالات ذات الأولوية.

يتضح من هذه الخريطة أن هناك تفاوت غير مبرر بين نصيب الفرد من ميزانية المحافظات، مما يصل إلى أربعة أضعاف. كما أن بعض المحافظات ذات نصيب للفرد مرتفع مثل شمال سيناء وجنوب سيناء هما أيضاً محافظتان بهما



نصيب الفرد من الاستثمارات المحلية

نصيب الفرد من الاستثمارات (جنيه)

الإستثمارات المحلية (مليون جنيه)

2.3 مشاكل إدارة العمران في مصر

2.3.1 مركزية الحكم

هناك ثلاثة أنساق لمركزية الحكم، المركزية المالية، والمركزية الإدارية والمركزية السياسية، فتمارس الحكومة المركزية هذه الأنساق الثلاثة، ولكن ببعض المرونة نحو المركزية الإدارية حيث أن هذا هو البعد الوحيد الذي شهد بعض الخطوات نحو اللامركزية خلال العقد الأخير، وإن كان للتنصل من المسؤولية لبعض القطاعات غير الحيوية.

أ- المركزية المالية⁽¹⁸⁾:

- عملية تخصيص الميزانيات المحلية من قبل الحكومة المركزية لا تتبع نظم واضحة لذا هي غير مستقرة وتعتمد على قدرات "المفاصلة" لدى المسؤولين المحليين
- غياب الموارد المالية المحلية يقلل من مسؤولية الإدارات المحلية في عملية جذب الاستثمارات المحلية ويضعف من قوتهم مما يجعلهم عاجزين عن تقديم خدمات ذات جودة للمواطنين أو على تدريب والحفاظ على كوادرات الإدارة المحلية.
- متوسط إنفاق الحكومات المحلية في دول الغرب OECD 20% من الناتج المحلي مقارنة بـ 4.2% في مصر⁽¹⁹⁾. بالمقارنة مخصصات الحكومة المركزية من 30 إلى 40% من الناتج المحلي⁽²⁰⁾.
- متوسط مخصصات الحكومة المحلية 12% من الموازنة العامة، منها 95% يأتي من الخزنة العامة و5% فقط موارد محلية، مما يجعل صلاحيات الإدارة المحلية على استخدام الموازنة محدودة.
- من هذه المخصصات متوسط الإنفاق على الأجور 84% ومتوسط الإنفاق على الاستثمارات والمشاريع فقط 4%.

- نسبة مخصصات الإنفاق على الإستثمار على المستوى المحلي 0.6% من الموازنة العامة، بالمقارنة مخصصات الإستثمارات للحكومة المركزية وهي 9%.
- السماح للمحافظين للجوء لموارد المحافظة الخاصة لسد عجز موازنتهم مما فتح المجال لمشاركة القطاع الخاص المحلي والمتعدد الجنسيات مثل قطاع جمع القمامة⁽²¹⁾.
- لمزيد من المعلومات عن إعداد موازنة المحافظات إقرأ: منشور إعداد موازنة الدولة⁽²²⁾

ب- المركزية السياسية⁽²³⁾

- أكثر من نصف مسؤولي المحافظات والمحافظين يتم تعيينه من الجيش والشرطة مما يدل على الهاجس الأمني للسلطة المركزية.
- في إنتخابات عام 2002 تنافس 59807 مرشح على 50000 كرسي بالمجالس المحلية الشعبية مما يدل على الإعتراف بضعف المجالس. لذا 80% من الكراسي ذهبت للحزب الوطني حيث أتى أغلبية النواب بالتركية
- نظرا لضعف الصفة الرقابية للمجالس المحلية الشعبية على المجالس المحلية التنفيذية، تنفرد المجالس التنفيذية مع المحافظين المعيّنين من رئيس الدولة في الإدارة المحلية دون مشاركة شعبية.
- الصلاحيات الأساسية الغائبة عن المجالس المحلية الشعبية هي:
 - طلب الإحاطة
 - طلب الإستجواب
 - سحب الثقة.
- تمت إعادة صلاحية طلب الإستجواب طبقا لقانون 1981 لكن بضوابط تعجيزية منها موافقة أغلبية مطلقة للمجلس الشعبي لإستجواب رئيس مدينة/ مركز وموافقة أغلبية ثلثي المجلس الشعبي لإستجواب المحافظ⁽²⁴⁾

للمحافظ القدرة على إلغاء قرارات المجالس الشعبية إن رأى أنها تتناقض مع السياسات القومية⁽²⁵⁾

ج- المركزية الإدارية⁽²⁶⁾

- من المفترض أن يجتمع المجلس الأعلى للإدارة المحلية مرة كل عام ولكنه لا يجتمع
- مسئولية تقديم الخدمات تقع تحت صلاحيات المجالس التنفيذية وليست المجالس الشعبية.
- المجالس الشعبية لها فقط أن توافق أو ترفض الميزانية المقترحة ولكن ليس لها الحق في المشاركة في تجهيزها.

2.3.2 لامركزية المسئولية

رغم مركزية الدولة وتحكم الحكومة المركزية في غالبية الشؤون المحلية، فهناك نسق آخر تمارسه الحكومة المركزية، وهو اللامركزية غير الرسمية... فهنا سمحت الحكومة المركزية الحكومات المحلية بمجال للإدارة الذاتية للعمران، ولكن كما يشهد المصطلح، فهي تأخذ أطر غير رسمية ولذا لا تعتبر لامركزية مستدامة.

اللامركزية غير الرسمية⁽²⁷⁾

- مبادرات المجهودات الذاتية من جمعيات وروابط أهلية لسد عجز الميزانية والخدمات
- تدار ضرائب غير رسمية من قبل المحليات على سكان المناطق الغير رسمية لتوفير بعض الخدمات مثل: مكاتب بريد، نقطة شرطة، مركز صحي، مركز شباب، مراكز تعليم القرآن، ميادين عامة، أماكن

خضراء، ومباني إدارية للمجالس المحلية. حصيلة هذه الضريبة عام 2000/2001 كانت 630 مليون جنيه طبقاً لدراسة . يتم سداد هذه الضرائب بطريقة عينية على هيئة مواد بناء لبناء هذه المنشآت.

- إدارة الحكومة المركزية للمجتمعات الشعبية والغير رسمية عن بعد من خلال العرف: فتوات، بلطاجية، عائلات كبيرة ومنظمات أهلية مثل الإخوان المسلمين أو قادة دينيون.

3 إصلاح منظومة إدارة العمران؛ الحق في مشاركة المجتمع

3.1 اللامركزية؛ تجارب من خارج مصر

3.1.1 مشاكل الانتقال من حكم مركزي إلى حكم لا مركزي وخبرات الانتقال⁽²⁸⁾:

هناك عدد من المبادرات نحو لامركزية الدولة، ولكن التغييرات سطحية لتغيير الواجهة فقط وخلفها يظل الحكم مركزي تحت إدعاء الحرص على الوحدة الوطنية والخوف على إضعاف القوة المركزية من خلال اللامركزية السياسية والمالية . لذا تم تطبيق اللامركزية من البعد الإداري فقط مفرغ منه البعد الديمقراطي. أيضاً الوزارات المركزية في الدول العربية متحكمة في أغلب الخدمات مع مشاركة القطاع الخاص في بعض الأحيان وليس الحكومات المحلية.

هذه التجارب تشير إلى أهمية تحديد مبادئ الانتقال نحو اللامركزية بالدستور، ثم العمل على المدى الطويل طبقاً لجدول زمني محدد على العملية الانتقالية، فقد إستغرقت أفريقيا الجنوبية 11 سنة للانتقال من خلال قانون إنتقال الحكومة المحلية 1993، ثم قانون نظام الإدارة المحلية 2000، ثم قانون تقييم الأراضي والعقارات المحلية 2004.

هناك بعد آخر مهم وهو إعطاء الحكومات المحلية الصلاحيات لتحديد وجمع والتحفيز على نسبة محددة من الخدمات الأساسية بما يتماشى مع السياسات القومية ومبادئ العدالة الاجتماعية. هذا بالإضافة إلى تحديد قوانين وآليات شفافة لتقاسم وتوزيع موارد الدولة المالية على مستويات الإدارة المركزية والمحلية (تجربة جنوب أفريقيا من مواد الدستور رقم 213 و214).

العقد الاجتماعي مع الحي، بلجيكا

كتابة: دوس فان دوزليير

تكمن الفكرة الرئيسية وراء مشروع "عقد اجتماعي مع الحي" في حصول مجتمع حي ما بالمدينة على تمويل محدود بهدف تجديد وإحياء المنطقة، على أن يقرر أبناء الحي أنفسهم طرق إنفاق تلك الأموال. فيمكن إنفاق الميزانية على الإسكان أو على المساحات العامة أو على مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولأن تلك القضايا تتطلب خبرة ومعرفة خاصة فإن تنسيق العقد الاجتماعي يصبح مسئولية خبراء عمرانيين محليين. ويتم سنويا إنقاء اربع من أكثر المناطق تدهورا، من بين قائمة مسبقة، يبدأ معهم تطبيق العقد الاجتماعي، ويحصل كل حي على 10 ملايين يورو (90 مليون جنيه). ولقد عملت أنا نفسي على العقود الاجتماعية لدى مكتب عمراني، كما تم تنفيذ عقدا اجتماعيا مع الحي الذي أقيم فيه. يبدأ العقد الاجتماعي مع الحي بإجراء دراسة تحليلية دقيقة، ووضع بيانات مفصلة عن كل المنظمات والوكالات الحكومية والأندية الرياضية التي تعمل داخل الحي. يقدم العمرانيون هذه الدراسة الى مجلس محلي الحي، حيث يتم مناقشة كل نقاط الضعف ونقاط القوة التي يتمتع بها الحي، ويتم وضع قائمة بأولويات العمل. تعقد ثلاثة مجالس خلال فترة إعداد الدراسة التحليلية والبرنامج الأولي

خلال الشهور التسعة الاولى، ثم يعقد مجلسين على الأقل خلال السنوات الأربع التالية للتنفيذ.

خلال انعقاد المجلس الأول، يتم إنتخاب أعضاء اللجنة المحلية الذين سيقومون بمتابعة دقيقة للعقد خلال السنوات التالية. هذه اللجنة تقوم بتنسيق العقد الاجتماعي مع الحي، كما أن عليها أن توافق على البرنامج النهائي مع البلدية. اللجنة تقوم بمتابعة المشاريع والتصميمات المقترحة وتنفيذها. تضم اللجنة ثمانية ممثلين عن السكان، إثنين عن الاتحادات أو المؤسسات التعليمية أو ممثلين تجاريين، وثلاثة عن البلدية، وإثنين عن المساعدين الاجتماعيين، وإثنين عن الحكومة المركزية، وإثنين عن المؤسسات الإسكانية، وواحد عن المؤسسات التي لها علاقة بالحي مثل الجامعة أو السكة الحديد أو الميناء، أو كيان صناعي معين مثلاً.

كما يتم إنتخاب ممثلين إضافيين للعمل في مجموعات عمل فرعية تشكل للعمل على قضايا محددة مثل المواصلات أو المساحات الخضراء أو الأمن. في بعض الأحياء تتم معظم المناقشات بشكل غير رسمي، ويتم تنظيم أربع اجتماعات فقط، ولكن في أحوال أخرى يعقد نحو سبعين اجتماع.

عندما يتم تقديم البرنامج الأولي للمجلس، ويتم الموافقة عليه من اللجنة، تعرض البلدية المشروع المقترح في لجنة إستماع عامة لمدة 15 يوما على الأقل. ويتم الإعلان عن العرض من خلال ملصقات حمراء توضع في أماكن متفرقة داخل الحي. وطوال فترة تنفيذ العقد، يقوم المنسقون واللجنة بتأجير مكان محلي حيث تجرى الاجتماعات وتقدم المقترحات، وحيث يمكن لأي شخص أن يتطلع على المقترحات. ثم تقدم كل الملاحظات كتابيا الى اللجنة التي تقوم بدراسة تحليلية لها قبل صياغة رأيها وبلورة الدراسة والبرنامج الأولي بشكل نهائي.

بعض التجارب

بالنسبة للسكان، المسألة ليست تجميل الحى وجعله أكثر جاذبية، ولكن المسألة هي إصلاح المشاكل الأسوأ فيه. ففي أحد الأحياء دائم الحركة ويحيط بمنطقة تجارية نشطة، عملت عليه، كان ضجيج نفير السيارات يثير توتر السكان بشكل دائم ودفع عدد كبير منهم الى الرحيل عن الحى. ولقد أدى ذلك الى إنخفاض الأسعار، وبالتالي إلى جذب فئة من السكان المهاجرين حديثاً؛ وهؤلاء من جانبهم يرحلون عن الحى ما إن يتمكنون من جمع بعض المال، بحثاً عن منطقة أقل توتراً للإستقرار فيها. كان لذلك أثر سلبي على المنطقة، لأن السكان لم يعدوا يتعرفون على بعضهم البعض، ولم يعد أحد يحاول استثمار وقته من اجل الحى.

عندما قررنا منع دخول السيارات الى المنطقة التجارية، وبدأ السكان يتعارفون فى المجالس التى إنضموا إليها، بدأ معظمهم يستقر فى الحى وتوقفت الحلقة المفرغة.

يظهر السكان فى أحيان كثيرة إهتماماً كبيراً بمسكنهم وبالمناطق المحيطة به. ولكن حتى المجتمعات المتماسكة، لا تملك فى معظم الوقت، الآليات للتفاوض مع السكة الحديد أو الجامعة الكبرى التى تقع فى الحى. ومن اللافت للنظر أن أكثر المباني إهمالاً وتدهوراً تقع فى أكثر المناطق إستراتيجية. إن العقود الإجتماعية مع الحى تستطيع جذب مجموعة أكبر من المواطنين ومن المجموعات الناقدة، وتستطيع أن تقدم للجانبين الحافز المادى من أجل التعامل مع المشاكل الكبرى.

إن المجال الواسع الذى يتناوله البرنامج يؤدى إلى مشاكل أيضاً؛ فعلى سبيل المثال: هناك إختلاف كبير بين الاسكان والمساحات العامة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومحاولة ضمهم معا فى حزمة واحدة يعقد الامور. عادة من السهل تنفيذ المشروعات الخاصة بالمساحات العامة والتنمية

الاجتماعية والاقتصادية، بينما تصطدم المشاريع الخاصة بالاسكان مع المشاريع الأخرى.

بشكل عام، إعادة احياء حقيقية للعمران لا يعنى تعبئة المستفيدين فقط، ولكن يجب ان يشارك فيها كل من هو معنى به سواء بشكل رسمى او غير رسمى، عام او خاص، ذات صلة بالنمو داخل او خارج المنطقة. سيكون هناك دائماً توقعات، لذا فان العقد الاجتماعى فى الحى سيحاول ايجاد شكلاً للتفاعل الجيد معهم من خلال ملف الاسكان.

عادة يتخوف المعمارىون وخبراء التخطيط العمرانى القدامى من مشاركة المجتمع فى المشاريع كما يطالب به العقد الاجتماعى، لذا يقوم العمرانيون الشباب عادة بالتنسيق بينهم. وان كان من الممكن ان يضيف للابداع الكثير، فان عملية اجراء مفاوضات دقيقة بلا نهاية تصطدم عادة مع حماس خبراء التخطيط العمرانى، وفى الايام الحالية يشارك الفنانون وخبراء الاجتماع بشكل اكبر.

لا يتمكن اتمام شئى فى يوم، خاصة المشاركة والمفاوضات التى تمتد احيانا لوقت طويل، لذا فبينما صممت العقود الاجتماعية لتستمر اربع سنوات، الا انه من الممكن مدها الى ست سنوات، وهو بالكاد يكفى لبدء تشغيل اكثر المشاريع اهمية.

ولكن ليس كل ما يفشل يقود الى الاحباط. فان عدد كبير من الامور التى تثير الانتقاد، مثل وجود طريق علوى يسبب الازعاج ويريد اهل الحى ازالته، قد تصطدم مع اولويات الحكومة المركزية ويصبح من الصعب مناقشته فى عقد اجتماعى. ان المواطن يبدى تفهماً لتلك الامور، ولا تقوده الى الاحباط، ولكنها تضع قضايا أخرى على الاجندة، وعلى المدى الطويل يساعد ذلك الحكومة وصناع القرار على فهم القضايا المحلية التى لم يكن من الممكن اثارها بدونها.

3.2 الحق في المشاركة؛ تغيير السياسات

يتضح لنا أن هناك هيمنة كاملة للحكومة المركزية على أمور إدارة العمران، حتى لمن يسكن بمجتمعات منشأة بالمجهودات الذاتية، فجميع المرافق التي تخدم هذه المجتمعات نابعة من أحد الوزارات المركزية. كما أن أجهزة إدارة العمران المحلية، والمحليات، منفردة بقراراتها في النطاق الضيق المتاح لها بعيداً عن المجتمع الذي من المفترض أنها تخدمه. يظهر هذا الإنفراد بوضوح في المدن الجديدة التي تحكمها محلياً الحكومة المركزية مباشرة في غياب أي مساحة رسمية للمشاركة المجتمعية والتمثيل بالانتخاب.

لكن مع كل هذا الحكم الفوقي، تدهور حال العمران. فيذهب البعض إلى تفسير هذا الفشل بأنه نابع من سياسة إهمال عامة، ناتجة ليس عن ضعف موارد الدولة، فهي دولة غنية الموارد، وإنما الفشل هو أحد أعراض الحكم الاستبدادي⁽²⁹⁾.

فما العمل؟

نظم المجهودات الذاتية المختلفة التي إبتدعها المواطنون دليل على ضعف وعدم كفاءة الإدارة المحلية، فلا غنى عن إصلاح حقيقي للمنظومة السياسية في مصر، فبات المخرج الوحيد من أزمة الدولة الحالية هو إعادة بعث الحياة في السياسة المحلية من خلال علاقة بين المواطنين وجهاز الإدارة المحلية تلعب فيها المشاركة والمسؤولية الدور الأكبر⁽³⁰⁾.

أولاً: السياسات

على مستوى السياسات فلا بد من إعادة هيكلة كوكبة الأجهزة المعنية بالعمران وفض التداخل بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية تمهيداً لإشراك المجتمع في عملية الإدارة.

اللامركزية الإدارية:

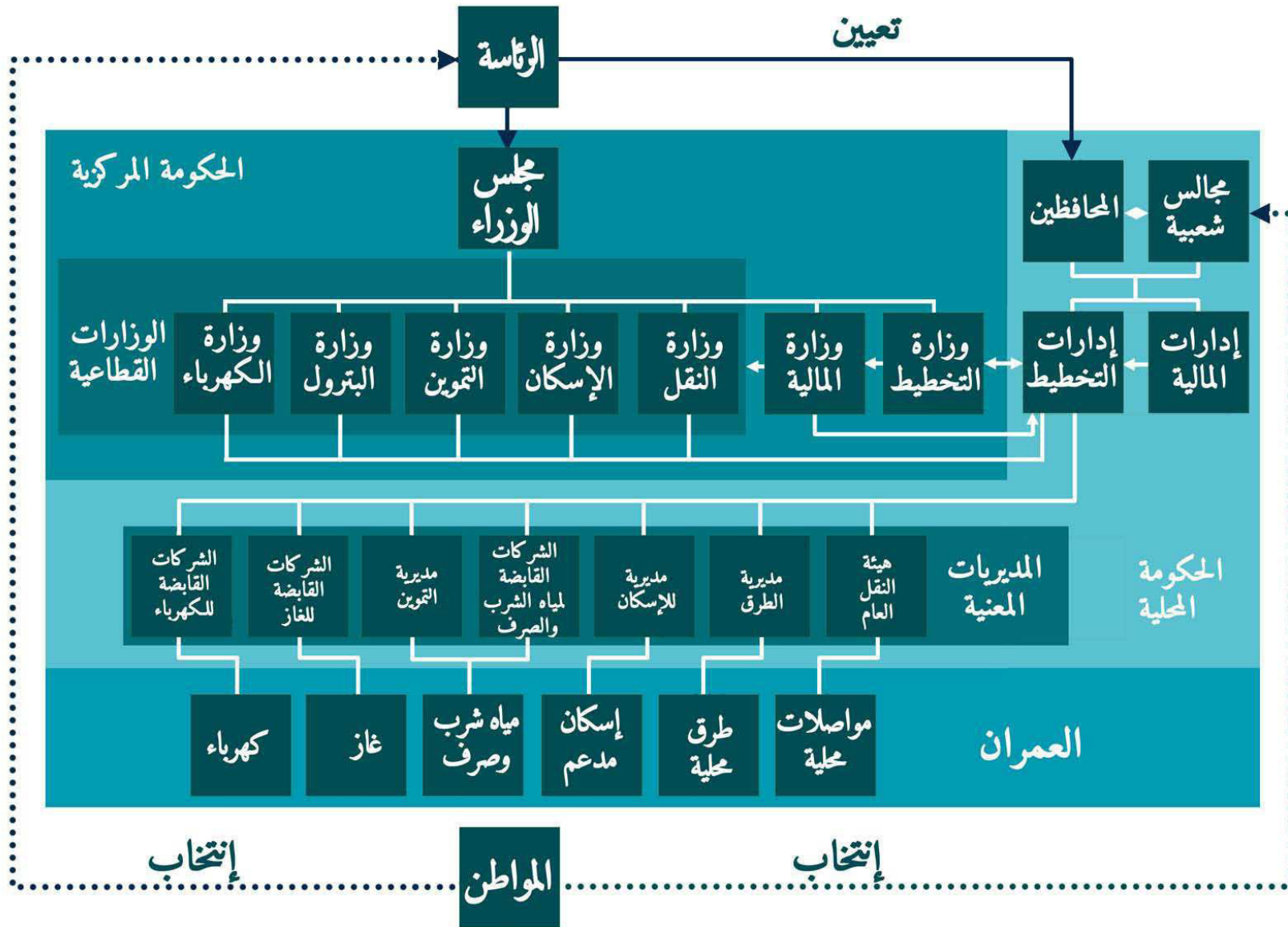
- نقل تبعية الأفرع المحلية للوزارات القطاعية وشركاتهم لتتبع الحكومة المحلية، مما يغني عن تجهيز كوادر جديدة بالإدارات المحلية القائمة. هذه خطوة غير معقدة حيث أن منذ عقد واحد من الزمن كان هذا حال شركات المياه والكهرباء قبل مركزتها.
- هناك نظام شبه لامركزي إداري قائم، وهو نظام إدارة المدن الجديدة، وهنا يمكن الإسترشاد به.

اللامركزية السياسية:

- إشراك المجتمع في إدارة عمرانه والرقابة عليه.
- إلغاء المجلس التنفيذي وحل المجلس الشعبي المنتخب مكانه مع إعطائه صلاحيات طلب الإحاطة والإستجواب وسحب الثقة من المحافظ، الذي سيظل معين من الحكومة المركزية في ظل المرحلة الإنتقالية.
- توحيد نظام الإدارة المحلية على المجتمعات العمرانية القائمة والجديدة، وتأسيس مجالس شعبية منتخبة بالمدن الجديدة تمهيداً لنقلها لنظام الإدارة المحلية الموحد.

اللامركزية المالية:

- نقل المخصصات المالية للخدمات العمرانية مثل مياه الشرب والكهرباء والإسكان من الوزارات القطاعية إلى الإدارات المحلية مع نقل تبعيهم.
- رفع نصيب المحافظات من مواردها المحلية، كما أن لا بد من إقرار قانون لتوزيع الموارد بين المحافظات بما فيها الموارد الطبيعية والطاقة لضمان عدالة توزيع هذه الموارد بين المحافظات المختلفة.



3.3 توصيات وأصوات من مصر

التوصيات السياسية لا جدوى منها دون التواجد على الأرض والتفاعل مع الواقع، لذا التحرك المجتمعي مطلوب لفرض ضغط على النظام القائم ليتغير ويواكب إحتياجات وأحلام المجتمع، كما أن هناك أهمية لدراسة الوضع الراهن لتحديد محاور التحرك. هذا التحرك يمكن أن يأخذ أكثر من شكل، كما يوضحه هذان الرأيان المتباينان، والذان تم التوصل إليهما من خلال حلقة نقاش ضمت عدد من الأفراد والمجموعات المعنية بقضية إدارة العمران.

تم التوصل إلى هذه التوصيات من خلال حلقة نقاشية ضمت عدد من المعنيين بالعمران من عمرانيين ونشطاء وموظفي الدولة، ويمكنكم الإطلاع على حلقة النقاش بالكامل من خلال هذا الرابط

http://arabdigitaexpression.org/wiki/%D8%AA%D9%81%D8%B1%D9%8A%D8%BA_%D8%AD%D9%84%D9%82%D8%A9_%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B4_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D9%86_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A_20_%D8%A7%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%A8%D8%B12012

تغيير المحليات 01: من الداخل، خليل شعث، مستشار محافظ القاهرة

أعتقد انه يوجد حيلة وهمية من الثقة ما بين المواطن ومسئول المحليات وذلك من خلال خبرتي في مجال العشوائيات، الدولة في العشوائيات منظومة مهترئة قبل وبعد الثورة. وزارة التنمية المحلية وزارة ضعيفة جدا، في آخر 5 سنوات لا يوجد أي تنمية أو تطوير في ملف العشوائيات والدولة مازالت لا تهتم بالموضوع.

لكي نحل موضوع العشوائيات يجب أن نخلق توازن مابين السلطة والمسئولية، وجود موارد محلية في المناطق ولكنها لا توصل للسكان بصورة

مباشرة أو لا تعود عليهم بما يفترض أن يعود عليهم به. مثال ممكن أن نتحدث على عزبة خير الله وهى أهم مكان ينتج الأبلكاش في مصر، ولكن لا تقدم له أي خدمات، مثل جنوب سيناء، توجد موارد من السياحة كبيرة جدا ولكن لا يوجد بها أي خدمات أو إهتمام بها.

في الفترة الحالية الحلول ممكن أن تكون في:

1- فتح حوار حقيقي بعيد عن المهاترات السياسية. أنصح اي حد مهتم بموضوع المحليات أن يذهب للمحافظة أو رئاسة الحي ويحاول ألا يرى فقط السلبيات ولكن يرى أيضا الإيجابيات.

2- يجب أن نفهم بنية المحليات في مصر لأنها تتغير كثيرا. مثال بذلك لو تحدثنا عن المياه والصرف الصحي، فهو تغير كثيرا.

3- تحديد مسئوليات كل شخص داخل هذه المنظومة. يوجد إجتماع مجلس تنفيذي في المحافظة يعقد مرة في الشهر ويمون من رئيس الحي ورئيس المجلس المحلي أو ما ينوب عنه ومديرين الخدمات كلها. يجب أن لا نترك لهم المحليات يجب أن يكون من ضمن أدوار المواطن الذهاب بالشكاوى لهم والمناقشة ويحق للمجتمع المدني حضور الإجتماع التنفيذي الذي يعقد مرة كل شهر على مستوى المحافظة.

4- يوجد سلطتان واحدة تنفيذية معينة ويوجد سلطة تنفيذية نوعا ما منتخبة داخل المجلس المحلي. تعديل الدستور الأخير فيما يخص المحليات تعديل رائع بيتكلم عن اللامركزية ويعظم دور الادارة المحلية.

5- للعمل مع المجالس المحلية والمحافظات يجب أن نصبر ولا نستعجل حل المشاكل ونحاول أن نقترح عليهم الأليات وطرق حل المشاكل من خلال النظام الموجود.

لو توصلنا للعمل بطريقة أن الراحل اللي هو رئيس المحافظة أو الحي هو شخص يخدمني ولكن لا يعمل عندي، ذلك سوف يفرق فيه طريقة الضغط حيث نتعامل الآن أنه عدوي وضدي، فلو توصلنا أنه يخدمني ولا يعمل عندي وأنه يساعدني، فذلك سوف يساعدنا.

تغيير المحليات 02، المبادرات. هناء جاد، اللجنة الشعبية بأرض اللواء
اللجنة الشعبية بأرض اللواء مجرد مجموعة نشأت وقت الثورة، ولكن لا نستطيع العمل والتعامل مع المجلس المحلي لأنهم لا يعترفون بنا، فقمنا بتأسيس جمعية لنا ولكن ذلك أيضا ليس حل. ولو نجحنا فعلا في تمثيلنا في المجلس المحلي فذلك سوف يزيد من نقط القوة لدينا. مثال أنا لدي خبرة مهنية (معمارية) وسوف يكون لدي قوة أخرى وهي الإئتلاف وضغط الناس وأنا سوف أصبح في موقع تنفيذي، مسئولة لحل مشاكل المنطقة والحي.

لا بد نتحدث عن ماهو دور الحي وماهي المجالس المحلية ونكشف الفساد الذي يحدث بداخلها، لأن الناس لا يرون هذا الفساد، الفساد يحدث من اخطاء تتكرر وتتراكم، عندما نقول لا نريد فوقية ونريد تخطيط بالمشاركة فهنا نقطة مهمة يجب لحل المشكلة أن نراها من فوق حتى تتمكن من حلها أن نراها بشكلها الأوسع.

فلحل أزمة المحليات يجب تقديم مبادرات وحلول للمشاكل والضغط لحلها، فيجب أن نعمل في الفترة الحالية لأنها الفترة التي بها تحول كتابة دستور وانتخابات، فأما سوف نكتشف أننا ننتج النظام القديم، ولإما سننتج أشخاص وطرق جديدة بنفس نهج النظام القديم، وذلك متوقف على القراءة من الجانبين؛ من الجانب التنموي والرؤية السياسية وأنها سوف تقوم بتقديم

حل حقيقي للمحليات، ومن الجانب الآخر عن طريق المبادرة... مثال لذلك أنني اعمل بقيم أساسية أن أنا عندي مسئولية وسوف استمر في العمل على المحليات.

في اللحظة التي تحول الدولة فيها الكيانات لمؤسسات وشكل منظم سوف أقوم وقتها بالترشح للانتخابات. فقانون الانتخابات يسمح بالترشح للمحليات من سن 25 سنة وأنا عندي 23 سنة وأعمل العمل العام، وأقوم بالأعمال التي تقوم بها المحليات.

- (1) فى إستطلاع للرأى، تساوى من لجاء للوزارات المركزية لحل مشاكل مثل المياه والصرف الصحى والكهرباء بمن لجاء للإدارات المحلية (42 بالمئة) المشاركة المجتمعية عبر المجالس المحلية فى مصر، متتدى البدائل العربى ومؤسسة الحكومة المحلية بالدنمارك
http://www.afaegypt.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=265%2F%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%2F%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%2F%D8%B9%D8%A8%D8%B1-%2F%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8%B3-%2F%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9-%2F%D9%81%D9%8A-%2F%D9%85%D8%B5%D8%B1&Itemid=305#. UYmY18q_CS0
أن "ليس لديهم صلاحيات. (تابع سلسلة أفلام الحق فى السكن)
- (2) World Bank. 2008. Urban sector update. Vol. 1 of Egypt – Urban sector update. Washington D.C. – The Worldbank
<http://documents.worldbank.org/curated/en/2008/06/9633335/egypt-urban-sector-update-vol-1-2-urban-sector-update>
- (3) فى مسح للمنظمات غير الحكومية الموجودة بمنطقتى منشية ناصر بالقاهرة وبولاق الدكرور بالجيزة، ظهر أن ما بين 50٪ إلى 60٪ منهم روابط تمثل المواطن الأصلى لجزء من المجتمع، أو لها طابع دينى، كما أن رؤساء هذه الجمعيات فى كثير من الأحيان هم أيضاً نواب بالمجالس المحلية الشعبية. إلينا بفيرو 2010. أفضل الممارسات فى الممارسة العملية: تأملات نقدية حول التعاون الدولي والتنمية العمرانية التشاركية فى المناطق غير الرسمية فى القاهرة (مصر). Piffero
E. 2010. EST PRACTICES IN PRACTICE: CRITICAL REFLECTIONS INTERNATIONAL COOPERATION AND PARTICIPATORY URBAN DEVELOPMENT IN CAIRO'S INFORMAL
<http://www.universitasforum.org/index.php/ojs/article/view/46/191>
(AREAS)EGYPT
- (4) جمال حمدان، شخصية مصر، دراسة فى عبقرية المكان، 1993
- (5) سلسلة مبادرة الحق فى السكن
<http://www.youtube.com/watch?v=F8x8lbPAGsQ&feature=c4-overview-vl&list=PLCzbBYBrEz3LUlx12EXlgOR2yDhB5q2kA>

- (6) أُرشيف وزارة الإسكان الظل
https://www.diigo.com/user/shadowmoh/%D8%AD%D9%83%D9%85_%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%89
- (7) للمزيد عن الإدارة المحلية في مصر يجب قرأت: المشاركة المجتمعية عبر المجالس المحلية في مصر،
http://www.afaegypt.org/متتدي البدائل العربي ومؤسسة الحكومة المحلية بالذنمارك index.php?option=com_k2&view=item&id=265:%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1&Itemid=305#.UYmY18q_CSo
- (8) تقرير المشروع القومي الإستهداف الجغرافي للقرى الأكثر فقراً، (غير مؤرخ). <http://www.moh.gov.eg/PDF/estehdaf.pdf>
- (9) UCLG Decentralization and Local Governments in the World. Country Profiles: Egypt http://www.cities-localgovernments.org/gold/Upload/country_profile/Egypt.pdf
- (10) تقرير المشروع القومي الإستهداف الجغرافي للقرى الأكثر فقراً، (غير مؤرخ). <http://www.moh.gov.eg/PDF/estehdaf.pdf>
- (11) قانون المجتمعات العمرانية الجديدة رقم 59 لسنة 1979
- (12) إدارة المدن الجديدة... رؤية مستقبلية. ندوة مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة، 23.01.2007
http://www.parcegypt.org/arabic/link.php?cat_id=56&Id=619
- (13) وزير الإسكان يشكو تأخر توصيل المرافق ببعض المدن الجديدة، نظراً إلى ازدواجية المسؤولية بين «هيئة المجتمعات العمرانية» والجهات المنفذة لمشاريع المرافق. مصر أمام مشكلة البنى التحتية للمدن الجديدة، الحياة، 01.05.2013 <http://alhayat.com/Details/508795>
- (14) ندوه "كيفية تفعيل اللامركزية في ادارة المجتمعات العمرانية الجديدة"، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، 01.02.2013 <http://www.newcities.gov.eg/about/conferences/1-2-2013/default.aspx>

- El Batran M & Aarandel C. 1997. The Informal Housing Development (26)
Process in Egypt
- Ben Nefissa S. Cairo's City Government in Singerman S. edit Cairo (27)
Contested 2009. P183
- Ben Nefissa S. Cairo's City Government in Singerman S. edit Cairo (28)
Contested 2009. P190
- World Gold Report 2008 in Salem Osama. 2011 Local Governance in the (29)
Arab World
- Dorman W.J. Of Demolitions and Donors the Problematics of State (30)
Intervention in Informal Cairo. In Singerman S. edit 2009. Cairo
Contested P276
- Ben Nefissa S. Cairo's City Government in Singerman S. edit Cairo (31)
Contested 2009. P196
- OECD Government at a glance 2009 General government expenditure by (15)
.function
- <http://www.oecd-ilibrary.org/docserver/download/4209151ec009.pdf?expires=1367841074&id=id&accname=guest&checksum=B2C71782B699C654D7D258752D1A6C30> (16)
- World Bank. 2008. Urban sector update. Vol. 1 of Egypt – Urban (17)
sector update. Washington D.C. – The Worldbank. <http://documents.worldbank.org/curated/en/2008/06/9633335/egypt-urban-sector-update-vol-1-2-urban-sector-update>
- (18) 3 مليارات جنيهه تكلفة تنفيذ محطة مياه القاهرة الجديدة والخطوط الناقلة للمياه، البورصة،
22.12.2012 www.alborsanews.com/2012/12/22/3-تنفيذ-محطة-مياه-الق/
- World Gold Report 2008 in Salem Osama. 2011 Local Governance in the (19)
Arab World
- Sims David 2010. Understanding Cairo the Logic of a City out of Control (20)
p254
- Sims David 2010. Understanding Cairo the Logic of a City out of Control (21)
p252
- Ben Nefissa S. Cairo's City Government in Singerman S. edit 2009. Cairo (22)
Contested P193
- (23) وزارة المالية، منشور إعداد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2010/2011، الإدارة المحلية ص
<http://www.mof.gov.eg/Arabic/./D8%B9%D9%86%D8%A7%D9%88/D9%8A%D9%86%20%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D9%87/PE/Pages/budget10-11.aspx>
- Ben Nefissa S. Cairo's City Governmnet in Singerman S. edit 2009. Cairo (24)
Contested P182
- El Batran M & Aarandel C. 1997. The Informal Housing Development (25)
Process in Egypt

إتفرجوا على الأفلام



youtube.com/user/IskanAlZil

تابعوا المدونة



shadowministryofhousing.org

تصفحوا الأرشيف



diigo.com/user/shadowmoh

تابعونا على تويتر



[@IskanAlZil](https://twitter.com/IskanAlZil)